

الطريق نحو نظام دولي جديد

The path towards a new international order

سبع أحمد¹ ، طالب دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

Sba.ahmed@univ-alger3.dz

معين أمين السيد ، أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

Aminmark2000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/06/25، تاريخ القبول: 2025/10/29

مستخلص:

الهدف من إجراء هذا البحث هو مناقشة موضوع الانشغالات والجهود المبذولة بهدف إقامة نظام دولي جديد، ثنائي أو متعدد الأقطاب، يحل محل النظام الدولي الحالي والذي تعددت أضراره وأزماته ولم تعد له الإرادة المخلصة ولا الوسائل الفعالة لمعالجة الوضعية السياسية - الاقتصادية الكارثية التي تهدد وجود البشرية بأكملها.

هذا البحث يمثل دراسة تحليلية ونقدية لكافة مراحل مسيرة النظام الدولي الحالي ومآلاته في المستقبل القريب، بين أفول أو استمرار، أمام تكتلات سياسية واقتصادية مضادة ذات وزن بشري وسياسي واقتصادي وعسكري جد هام تعمل منذ عدة عقود من الزمن على خلق توازن دولي ينهي هيمنة نظام القطب الواحد وإقامة نظام دولي جديد يقارب بين مصالح وأهداف جميع شعوب بلدان العالم ويضمن السلم والاستقرار للبشرية كافة.

الكلمات المفتاحية: نظام متعدد الأقطاب، تكتلات اقتصادية وجيوسياسية دولية، تكتل البريكس، نهاية الهيمنة الاقتصادية الغربية.

تصنيف JEL: F2 , F15 , F36

Abstract:

The purpose of this research is to discuss the concerns and efforts being made to establish a new international order, bipolar or multipolar, capable of replacing the current international order, which drawbacks and crises have multiplied and which no longer has either the loyal will or the effective means to remedy a catastrophic political and economic situation that threatens the human existence.

¹ سبع أحمد sba.ahmed@univ-alger3.dz

This research represents an analytical and critical study of all the stages of the current international order itinerary and its outcomes in the near future between disappearance and continuance, given the rise of political and economic blocs of countries of great geopolitical, economic and military significance that have been working for more than two decades on creation of an international balance that puts an end to the domination of the unipolar order and the establishment of a new international order capable to bring the interests and objectives of the world's peoples and able to guarantee peace and stability for all humanity.

Keywords: Multipolar system, International economics and geopolitical blocs, BRICS bloc, the end of western domination.

JEL classification: F2, F15 , F36

مقدمة

يعيش العالم منذ نهاية الحرب الباردة تحولات سريعة في الحياة السياسية والإقتصادية وما ينجر عنها من آثار على الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى العقائدية للشعوب والأفراد. لقد أسهمت التكنولوجيات الرقمية في عملية التقارب بين الأفراد والمجتمعات بفضل الخدمات السريعة للتواصل ونقل المعلومات الذي وفرته تلك التكنولوجيات ، والتي بُشِّرَ لها بأنها ستساعد على جعل عالمنا أكثر تعاوناً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي أكثر عدلاً وسلمًا بتأزر كافة شعوبه في محاربة الفقر عن طريق تحقيق النمو الإقتصادي الشامل الذي يسمح بتوفير الإحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل للجميع ومعالجة ظاهرة تغير المناخ وحماية البيئة والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وغيرها من المسائل، غير أن ذلك التقارب في معرفة الآخر وأسرار العيش في العالم، شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، كشف عن التباين العميق في مستويات المعيشة المادية والغير مادية بين الدول والأفراد وأكد أن أغلبية ساحقة تعيش بعيداً عن أبسط مستويات التنمية الظرفية فما بالها بالمستدامة، وأن هذا التطور لا يخدم إلا أصحابه ويُمكنَ لهم من ثروات العالم كافة دون غيرهم. من هذا المنطلق، وبفضل تطور وسائل الإتصالات عالمياً واختزال المسافات بين الشعوب ، أصبح للإعلام دوراً بارزاً في بلورة رأي عام دولي متقارب الرؤى تجاه القضايا الإنسانية المشتركة مستدلاً بتباين الفوارق الإقتصادية والاجتماعية بين شمال يزداد غناً وتطوراً و تسليطاً وجنوب فقير يبرز تحت مخرجات نظام رأسمالي توسعي إلى الحد الأقصى مدعوماً بالثورة التقنية واقتصاد

المعلومات والقيم الافتراضية ملغيا حدود الدول وسيادتها ومحوها العالم كله إلى سوق حرة لا يضبطها قانون.

لأجل مواجهة هذه الهيمنة الرأسمالية الأمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ونظامها الأحادي القطب، عرفت بداية القرن الحالي بروز تكتلات سياسية واقتصادية ذات وزن بشري واقتصادي هام بدأت تعمل من أجل إعادة تشكيل نظام دولي جديد، عوضا عن النظام الحالي ، تقوده الصين وروسيا بما تمتلكانه من نفوذ سياسي وقوة عسكرية ووزن إقتصادي مدعومتان بعدة دول تسير قدما كي تصبح في صف الدول المتقدمة وفقا لما تعرفه بنيتها الإقتصادية وما تسجله من تحولات في العديد من المعايير الإقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP^2) والتحسين النسبي في الكفاءة السوقية والمالية والتكنولوجيا الحديثة. يضاف إلى ذلك الحركات الإجتماعية والسياسية العالمية المناهضة للنظام القائم، الذي يدعي بأن العولمة هي أرقى وأنبّل صيغة لتنظيم سياسي واقتصادي ، والتي تلتقي في كثير من المبادئ والأهداف الرافضة لتلك العولمة ذات الأثر الماحق على البلدان النامية.

يبقى على تلك الدول وتلك القوى المضادة للنظام القائم وعولمته أن تعي بأن الطريق نحو تحقيق أغلب أهدافها لن يكون معبدا إطلاقا ولا خاليا من العراقيل الذاتية والخارجية ، فأمريكا المدعومة بحلفائها في أوروبا وكندا وبعض بلدان آسيا المتطورة إقتصاديا كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان إضافة إلى المدللة "دولة الكيان" صنيعة الإمبراطورية البريطانية الزائلة ، ثم إرتكازها على مؤسساتها السياسية والمالية والتجارية صنيعة يدها الطويلة (توغلها في هياكل منظمة الأمم المتحدة وسيطرتها على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير واستحواذها على عملية توطين أكبر الشركات العابرة للقارات على أراضيها وانتهاء بالمنظمة العالمية للتجارة)، إضافة إلى ما يرافق كل ذلك من ثورة هائلة في وسائل الإتصالات والمعلومات ، وما لم تستطع حمايته محورية نشاطها الإقتصادي ونفوذها السياسي عالميا سيحمله تمددها العسكري عبر الكثير من المناطق في العالم أين تمتلك مئات القواعد العسكرية عبر العالم، لن تتنازل عن بقاء النظام العالمي القائم مهما كلف من ثمن خاصة وأن الثمن الكبير لذلك يدفعه بدلا عنها ، وكالعادة، حلفاؤها طوعية والمثال البين عن ذلك ما يحدث الآن في حرب أوكرانيا.

والآن ، والطريق نحو نظام دولي جديد أصبح أمرا محتوما ، فعلى الصين وروسيا وباقي دول التكتلات ذات القوة السياسية والإقتصادية والعسكرية الصاعدة والفكرية المبدعة في ميادين

² Gross Domestic Product

التكنولوجيا الحديثة من دول العالم المناهضة للهيمنة الأمريكية وأتباعها أن تعد العدة لمواجهة التصادم الدولي الكبير الذي لا مفر منه.

رأسمالية فاستعمار فإمبريالية فعولمة.

تتفق الآراء، على إختلاف توجهاتها الفكرية ،على أن الرأسمالية مرت، حسب المنهج المسجل تاريخيا، بمراحل عدة عرفت تطورا في وسائل الإنتاج وما يربط بين تلك الوسائل من علاقات متداخلة بداية بالرأسمالية التجارية المنبثقة عن الإكتشافات الجغرافية وسيادة رأس المال التجاري وسيطرته على الإنتاج بنمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين من أغنياء الفلاحين وأرباب الحرف الناتجة عن تغير جذري سببه تفكك الإقطاع وبداية ظهور الدولة القومية والسوق التي يقتني منها أولئك المنتجون ما يلزمهم من مواد أولية وفيها يسوقون منتجاتهم بحثا على الحصول على فائض يستخدم جزء منه لزيادة الإنتاج في الفترات القادمة للتراكم ، ورويدا رويدا بدأت تتشكل الطبقية في المجتمع الرأسمالي : طبقة برجوازية وطبقة عاملة. تلى ذلك نشوء تيارات تجارية كبرى بفضل الإكتشافات الجغرافية واتساع رقعة العالم وانفتاح الأسواق للشركات التجارية الأوروبية للدول المستعمرة المنطلقة من أوروبا نحو أفريقيا وآسيا وأمريكا. وبدافع البحث عن المواد الأولية وعن أسواق جديدة وواسعة عبر العالم لجأت الدول الرأسمالية لاستعمار الشعوب والأمم إستعمارا فكريا وسياسيا وإقتصاديا وثقافيا واسترقاق البشر بتسخير اليد العاملة في البلدان التي غزتها بعد أن إكتشفت ثرائها بشتى الموارد الطبيعية ما فوق الارض وما في باطنها. وهكذا تعرضت ثروات المستعمرات إلى عمليات النهب الكبيرة في الكثير من البلدان في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من طرف دول إستعمارية غالبيتها المطلقة من أوروبا على رأسها تاريخيا البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، فرنسا وهولندا.

بعد مرحلة الرأسمالية التجارية جاءت المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية والتي أوجبها ظهور رأس المال الصناعي بداية من النصف الثاني من القرن الثاني عشر وإلى غاية سبعينيات القرن التاسع عشر ،ويقسمها المؤرخون إلى قسمين: مرحلة الرأسمالية ما قبل الإحتكارية أو الرأسمالية التنافسية وتميزت بحرية الممارسة الإقتصادية والمنافسة التامة بين الأنشطة والمشروعات ورفع كل الحواجز والعراقيل وامتدت إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر وكانت مهدا لها بريطانيا وبفضلها هيمنت على الإقتصاد العالمي، أما المرحلة الثانية فعرفت بالرأسمالية الإحتكارية أين بدأت تظهر الإحتكارات الضخمة والشركات العابرة للقارات خاصة في ميادين النفط والكهرباء والصناعات المعدنية ، ومعها بدأت تظهر ملامح النظام الدولي الحديث الذي إنتقلت فيه القيادة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بفضل ما منحته لها نتائج الحرب العالمية الثانية من تفوق وسطوة أين تلاحمت مصالح الإحتكارات الكبرى ورأس المال المالي الذي تحتاج

إليه الصناعات الكبرى وتسييره هيئات مالية إستحدثتها تلك الظروف وأعتبر ذلك إنتقالا آخر للرأسمالية إلى مرحلة ما سمي بالإمبريالية وهي أعلى مراحل الرأسمالية كما عرفها رواد الفكر الماركسي في وصفهم لخصائص النظام الرأسمالي وما ينجم عنه من مظالم.

تلك المرحلة الإمبريالية التي وصل إليها الإقتصاد الرأسمالي ، الذي أصبح بيد قوى الإحتكار ، خلفت علاقات معقدة ومتداخلة بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي وانفصالا بين العمالة المحلية والدولية في ظل حاجة ماسة من الإقتصاد الرأسمالي إلى سوق عالمية موحدة بالكامل فوقع التناقض الأساسي للرأسمالية مع الدولة الوطنية التي تضع قيودا في تعاملها الإقتصادي والتجاري والثقافي داخل حدودها الإقليمية بحق ممارسة السيادة.

هنا أصبحت الدولة الوطنية ، حسب الطموحات الرأسمالية الإمبريالية الإحتكارية، عائقا أمام تكوين سوق عالمية موحدة بالكامل تسهل الإنتقال إلى مرحلة دولية للإنتاج وأصبح إقصاء الدولة الوطنية نهائيا أمرا حتميا فسُحَّ للطريق لصالح الشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت المنظم الرئيسي للأنشطة الإقتصادية في إقتصاد يتزايد تكامله يوما بعد يوم وتتزايد فيه حركة رؤوس الأموال تدفقا نحو قطاعات الإنتاج المتعددة خاصة قطاعات إنتاج وتصدير المواد الأولية في الدول النامية بعد أن تم دمجها في السوق الرأسمالية العالمية وفي ذلك علامة واضحة عن مبدأ تحويل الظواهر المحلية والإقليمية إلى ظواهر عالمية.

كان ظهور العولمة تعبيرا عن حقيقة أن نمو قوى الإنتاج قد تجاوز الحدود الضيقة للدولة القومية .لقد ساعد الرأسماليين، جزئيا على الأقل، على تجاوز حدود السوق الوطنية لفترة من الزمن. ولقد تلقى هذا الإتجاه دفعة قوية بفعل إنبهار الإتحاد السوفياتي ودخول الصين إلى السوق الرأسمالية العالمية. كما أن بلدانا أخرى ، ليس فقط بلدان أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلك الإتحاد السوفياتي، بل أيضا الهند ، التي كانت تتوازن بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، إنخرطت بدورها في هذا المسار (الأممي، 2023)

لقد تطور مفهوم العولمة ما بين عام 1980 ولغاية نهاية القرن العشرين ليكون استخدامه منحصرًا بالإشارة إلى العولمة الإقتصادية ، أي تكامل الإقتصادات القومية وتحويل هذا الإقتصاد الممتد لقرون إلى إقتصاد عالمي ، ولتحويله إلى إقتصاد عالمي كاسر للحدود ، لا بد من تفعيل التجارة والإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفع رؤوس الأموال ، وهجرة الأفراد ، وانتشار إستخدام الوسائل التكنولوجية. وعليه، فإن الوصف الأساسي للعولمة هو إشمالها على التنوع الكبير لمجموعة من العمليات الهادفة إلى نزع سيطرة الدولة القومية على كل ما أسس فيها خلال مراحلها التاريخية على المستوى السياسي والرأسمالي ، حيث تلغي العولمة في مفهومها وتطبيقها الأهداف السياسية والمناطق المدنية والحدود الزمنية من خلال شركاتها الكاسرة للحدود ومنظمتها

الإنسانية والحقوقية وباستخدامها الوسائل والمجالات كافة بما فيها القوة والتفتيت للدولة وحتى الهوية لخلق مجتمع عالمي. (العجيلي و هايدن، 2016، الصفحات 17-18)

رأى سمير أمين أيضا أن " العولمة " مرادفا لتوحيد النظام الاقتصادي من خلال فتح الأسواق المتفتتة ، فالإنفتاح هذا لم يكن إلا هدفا للرأسمال المسيطر. وفي الحقيقة ، كان هذا المشروع دائما مضطرا للتكيف مع موجبات لاتنبع من منطق الدخلي الخاص والحصري ، وبالتالي لم يتحقق إلا في لحظات قصيرة من التاريخ. و" التبادل الحر " الذي رفعت لواءه القوة الصناعية الأولى آنذاك - بريطانيا العظمى - لم يكن فاعلا إلا خلال عقدين من الزمن (1860-1880) ، أعقبها قرن تميز بنزاع الإمبرياليات وفك إرتباط قوى من جانب الدول المسماة إشتراكية وأكثر تواضعا في بلدان الوطنية الشعبية ، لحظة إعادة توحيد السوق العالمية آنذاك ، التي دشنتها النيوليبرالية منذ عام 1980 وشملت الكوكب كله بعد إنهاء الإتحاد السوفياتي ، لن تكون أطول عمرا على الأرجح ، والفوضى التي تولدها هذه اللحظة تشهد على " طوباوية " الرأسمال الثابتة . (أمين، 1991)

ثلاثة أطوار من التوسعية الرأسمالية ، إذا ، تطبع هذا النظام الإقتصادي وترسم منعطفاته الكبرى خلال القرون الثلاثة الماضية ، وتحتها - وفي تلازم معا- ثلاثة عناوين وثلاثة ظواهر : الإستعمار ، والإمبريالية ، والعولمة. تختلف كل ظاهرة من هذه الظواهر عن بعضها في السمات والخصائص ، لكن الجامع بينها النزوع الحاد في النظام الرأسمالي إلى التوسع مع ما يرافقه من نزوع إلى الحروب للسيطرة على العالم أو لإقتسام مناطق النفوذ أو لوراثة قوى إمبراطورية متهاكمة . (مؤلفين، 2010، صفحة 7)

إمكانات النظام الحالي لمقاومة الزوال : الحجج والوسائل

جميع ما حققته الرأسمالية من مكاسب إقتصادية وبلوغها أعلى مراحل تطورها وهي مرحلة الإمبريالية ، التي تعني توسيع حكمها للدول المتخلفة بغرض التوسع السياسي والإقتصادي وبالتالي سيطرة الإحتكارات والرأسمال المالي بكل الوسائل حتى العسكرية منها، لم تكن كافية لوقاية الإقتصاد العالمي من الأزمات الدورية التي طبعت مسيرته الطويلة، ولم تصدق إطلاقا تصريحات ووعود زعماء الرأسمالية أصحاب اللهجات الصارمة المستندة إلى نبوءات جهابذة الفكر الإقتصادي والإجتماعي الغربي نهاية القرن الماضي، التي بشرت بقدوم عهد جديد قال عنه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون عام 1999 " لسنا سوى في بداية مرحلة سيسجلها التاريخ بأنها العصر الذهبي "، (منتوري، 2002، صفحة 11)، وقال عنها رواد الفكر الرأسمالي ، أساتذة وخريجي الجامعات الأعرق والأشهر في بريطانيا وأمريكا من يل "Yale" ، إلى الهارفرد "Harvard"، إلى ستانفورد "Stanford" و برنستون "Princeton" " والكمبريدج " Cambridge" والأكسفورد

Oxford"" وغيرها: " نحن بصدد الدخول إلى عهد جديد من الرفاهية الدائمة" (منتوري، 2002، صفحة 11) كثير منهم برتبة " حائز على جائزة نوبل في الإقتصاد ".

من هؤلاء أنفسهم الكثير من إنقلب على أفكاره وأقر بفشل هذا النظام وحمله مسؤولية ما حدث ويحدث من مآسي للبشرية وحاول جاهدا التبرأ من مواقف سابقة له شجعت قادة الحكم والسياسة في أخذ قرارات هدمت حياة ملايين البشر في مناطق كانت بعضها مهدا للحضارات الراقية على مدى قرون من الزمن وكان لها الحق والمقدرة بالإستمرار في العطاء الفكري والمادي لصالح البشرية كافة والذي إفتقرت إليه الدول الرأسمالية الإمبريالية عندما جردته من جانبه الأخلاقي والإنساني .

من أولئك المنقلبين يمكن ذكر عينتين على سبيل المثال. أستاذ الإقتصاد السياسي الأمريكي ذو الأصول اليابانية فرنسيس فوكوياما صاحب كتب " نهاية التاريخ والإنسان الأخير " ، و"الثقة والشرخ الكبير" ، و" بناء الدولة" و"النظام السياسي والإنحطاط السياسي" و" نهاية الإنسان وعواقب الثورة البيوتكنولوجية"، و"الخلل الكبير" وغيرها.

فوكوياما هذا، الذي عُرفَ بـإنتمائه إلى المحافظين الجدد عندما كانوا في أوج قوتهم لم يتردد في توقيع رسالة وجهت للرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش تطالب بغزو العراق مهد إحدى أكبر الحضارات الكونية ديانة وعلماء وثقافة، غير أن قناعاته تلك ، والنابعة من فكر ومبادئ رجل يُنظر على نطاق واسع وللعالم كله بإسم نظام دولي يدعي أن مبادئه ونظرياته تنفع العالم كله ، تغيرت عاجلا بمجرد إرتفاع أصوات حرة قامت تندد وتحسر عن عواقب تلك الحرب المدمرة إذ إنقلب على مواقفه وأصبح من أكبر منتقدي ذلك الغزو الأمريكي الهمجى للعراق بتحالف مع باقي قوى الرأسمالية الليبرالية الإستعمارية.

في نطاق أوسع وفي زمن أسبق من زمن فوكوياما ناقض مؤسس النيولبرالية المتوحشة، التي قضت على دور الدولة بإضعاف قدراتها المؤسساتية وتحجيم وظائفها التقليدية ، ميلتون فريدمان، الذي بعد أن كان يرى أن حرية الرأسمال في الإستثمار وحرية السوق هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحريات السياسية والإقتصادية، وأن يقتصر دور الدولة على دعم الحريات في إقتصاد السوق بالقوانين والتشريعات ، الرجل ذاته أدرك في أواخر أيامه، بعد أن فشلت إقتصاديات السوق في روسيا والدول الخارجة حديثا من الفلك السوفياتي في تحقيق الأحلام الوردية التي قطعها لهم، بأنه كان على خطأ وأعترف أن لا سبيل إلى الإصلاح الإقتصادي في غياب دولة المؤسسات وحكم القانون . (الإمام، 2007)

هذا التناقض في الأفكار والإنقلاب على المبادئ لم يردع أو يثن الكثير من منظري الإقتصاد الرأسمالي الليبرالي من مواصلة الدفاع عن نفس النظام وطرح مبررات وإمكانات استمراره وعلى

رأسهم بروفيسور السياسات والشؤون الدولية بجامعة برينستون : جون إيكينيري. ومن أهم المسوغات لذلك يمكن تلخيص مايلي من الآراء والمبررات.(Berry, 2022)

• رغم مايساور هؤلاء المدافعين على إستمرارية النظام الحالي من قلق بشأن إستقراره وإستمراره يرون تميزه بمواطن قوة كامنة ، وأن جميع الدول الرائدة فيه مترابطة إقتصاديا وأن مصالحها الذاتية تفرض تعاونا يمتد إلى وقت معين على الأقل، وأن مجموعة الدول "الديمقراطية"، التي تشكل دائما القاعدة الأساسية للنظام الحالي ، ستستمر في التنسيق والتعاون حول معظم القضايا الدولية.

• يرى هؤلاء أيضا بأن بمقدور النظام الحالي مقاومة الإنحدار بفضل ما يروونه بديمقراطية مجتمعاتهم وأنظمتهم السياسية التي تعترف بالأخطاء في تسيير شؤونها الداخلية والسعي إلى تصحيحها إذ هي نابعة من موروث حسن إستخدام العقل والعلم منذ عصور التنوير الذي ساد وتطور خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر والذي يعود له الفضل ، حسب رأيهم دائما، في جميع التحولات البنوية والإجتماعية والسياسية والثقافية المعاصرة.

• يؤكد هؤلاء أيضا أن النظام الحالي مازال قادرا على الإستمرار وتقديم الأفضل للبشرية، ولو ببدايل أخرى ، وأن زوال هذا النظام لا يمكن أن يتحمله أي طرف في العالم، وأنه قادر على إصلاح نفسه وتقديم الجديد بفضل ما تتميز به أمريكا ومن يحيط بها من حلفاء من قوة في الإبداع التكنولوجي الناتج عن الأفكار المتطورة والقوة العسكرية بفضل التحالفات الكبرى (حلف الناتو) والمؤسسات السياسية (منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتعددة) والمؤسسات المالية والتجارية التي ما زال نفوذ النظام العالمي الحالي عليها واضحا إضافة إلى كبريات الشركات الصناعية والتجارية العالمية التي تستوطن في غالبيتها الساحقة البلدان الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتسير على النمط الرأسمالي الذي لا يمكن تغييره بين يوم وآخر.

تبقى آراء فرق " الإقتصاديين العلماء" (كما يصفهم المفكر والإقتصادي الشهير سمير أمين) الذين يحيطون بالطبقات السياسية الغربية في اليمين واليسار الإنتخابي هم أنفسهم ضحايا الإستلاب الإقتصادي والذي ينعت به " الوباء الليبرالي"، لذا فأفكارهم وحججهم في تبرير وجوب وأحقية ومقدرة النظام الحالي على الصمود والإستمرار لا تقوم على قناعات تدعمها أفكار علمية بحتة وآراء مجردة من الميولات السياسية أو العقائدية.

عكس ذلك جاء في نشرة سابقة لقناة CNN الأمريكية حول تقرير للمخابرات الأمريكية تحت عنوان:"عصر هيمنتنا المنفردة يتبدد والنظام العالمي يتغير والطغيان ينتشر" يتناول رؤيتها للسياسات الدولية ومستقبل العالم خلال الأعوام المقبلة، جاء فيه على الخصوص (المخابرات الأمريكية، 2017):

- التحذير من نهاية النظام العالمي القائم وعصر الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم متوقعا المزيد من الطغيان السياسي والأمني.
- التبدلات في المجالات الصناعية والمعلوماتية تعيد تشكيل العالم بشكل يجعله أغنى بالفرص ولكنه أخطر لناحية التهديدات، مشيرا إلى أن التقدم الكبير ساعد على تحسين حياة الملايين ولكنه تسبب أيضا بما وصفها بـ "صدّامات" مثل الربيع العربي والأزمة المالية لعام 2008 وصعود السياسات الشعبوية.
- يتوقع أن تشهد الأعوام الخمسة المقبلة تزايدا في التوترات بين الدول وتراجعا في معدلات النمو، لافتا إلى أن الصورة العالمية تشهد الإقتراب من عصر إنتهاء الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم والتي بدأت بعد الحرب الباردة، كما تشهد نهاية النظام الدولي كما يعرف منذ الحرب العالمية الثانية .
- بروز سياسات داخلية للحكومات تعيد طرح دور الدولة في الإقتصاد والبيئة والمجتمع وأن التباين في وجهات النظر حول القيم العامة سيزيد الشرخ بين الحكومات على المستوى الدولي بما يهدد الأمن العالمي.
- من جهتها نشرت المجلة البريطانية الشهيرة جدا "The Economist" مقالا حديثا بتاريخ 16 أفريل 2023 تحت عنوان: " النظام الموجه من طرف الأمريكان منذ عام 1945 ينهار" تصدر غلافها، عن نهاية الهيمنة الغربية مسلطة الضوء عن ظهور عالم متعدد الأقطاب ، جاء فيه على الخصوص ماييلي (economist, 2023)
- تنديد، وبغضب، بإنحطاط التكتل الغربي قائلة " كيف الخلاص من إنقسام قوة عظمى" مشيرة إلى أن النظام العالمي الناتج عن الحرب العالمية الثانية والذي يقوده الأمريكان يلهث ".
- إننا اليوم أمام عالم أكثر إنقساما أين تحاول فيه عديد من الدول الدفاع عن مصالحها الذاتية ساعية إلى إختيار شركاء تحقق معهم أفضل الأرباح ،لذا تجد نفسها منقسمة بين طرق ثلاثة: أمريكا، الصين و روسيا وهي تأجل أخذ قرارها قصد الإستثمار في الخلافات بين تلك القوى الثلاث، وأن هذه المقاربة في التعامل ستحدث تغيرا في الجغرافيا السياسية للعالم.
- تحرص المجلة على التذكير بأن هذه البلدان غير المنحازة ، والتي تمثل جميعها أربعة ملايين من السكان و 18 % من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، وهو ما يفوق حصة أوروبا ، والتي من أهمها الهند والعربية السعودية مرورا بالبرازيل، تشكل قوة إقتصادية جديدة تسعى أن تكون لها مكانة بين الصين الصاعدة والولايات المتحدة الأمريكية الآفلة.

الطريق الشائك نحو قيام نظام دولي جديد

من السابق لأوانه الجزم بتوفر الشروط الكافية لقيام نظام دولي جديد ثنائي أو متعدد الأقطاب يحل محل النظام الأحادي الحالي، فالرغبة في ذلك قديمة قدم عمر معاناة غالبية شعوب العالم من ظلم القوى التي ربحت الحرب العالمية الثانية وأقامت نظاما ظاهره ثنائي: غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وشرقي بقيادة روسيا وما وحدته من دول تحت مسمى الإتحاد السوفياتي، ظل فيه العمل على إسقاط القطب الثاني قائما، مروراً بالحرب الباردة ثم بتفكيك الإتحاد السوفياتي واستفراد أمريكا وحلفائها بحكم العالم ومحاولة إخضاعه إلى نموذج حياة واحد للبشرية كافة بإسم عولمة تشمل السياسة والإقتصاد والثقافة وتقرر نهاية تاريخ البشرية.

مقاومة هذا الوضع السيئ الذي أوصلت الليبرالية الجديدة إليه العالم عرف مراحل متعددة لعل أهمها:

- ظهور حركة عدم الإنحياز بعد الإنهيار الذي حدث عام 1961 والذي ميزه وصول الحرب الباردة إلى ذروة الصراع الحاد بين المعسكرين الغربي بقيادة أمريكا والشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي، إذ تبنت الحركة مطلب الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وساهمت في الحصول على العديد من الدول المستعمرة، في عدة قارات، على إستقلالها واسترجاعها لسيادتها ومن بينها الجزائر.
- كنموذج جيد لعدم الإنحياز، تميزت الجزائر بعدم إنحيازها عمليا منذ بداية إستقلالها وإلى اليوم، رغم دعم العديد من دول الكتلة الشرقية للثورة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي الغربي، فيما كان يجري من صراع حاد بين المعسكرين، وتؤكد التصريحات السياسية، في القنوات الرسمية للدولة الجزائرية آنذاك، أن مشاغلها على الصعيد الدولي هي مرآة عاكسة لما يتم بذله من جهود تنموية داخل البلاد وأن مواقفها تتماشى ومطالب الأغلبية الكبرى من دول العالم التي عانت ومازالت تعاني من الإستعمار الجديد المتمثل في الإمبريالية، والتي تبحث عن طريق سليم للتنمية يمر حتما بإقامة نظام دولي جديد يضع حدا لما يجري في العالم من مظالم.
- واصلت الجزائر نهجها الثابت في لعب دورها النضالي من أجل إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد يحرر دول العالم الثالث من هيمنة الإستعمار المستمر بأنهج مختلفة في إستغلال الثروات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتنصيب أنظمة طاغية. وأثبتت الجزائر، حديثه الإستقلال آنذاك، مكانتها وكلمتها المسموعة من خلال إستضافتها لمؤتمر عدم الإنحياز الذي إحتضنته من 05 إلى 09 سبتمبر من عام 1973، ثم في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 09 أفريل 1974 بطلب منه لمناقشة وجوب قيام نظام إقتصادي عالمي جديد.

• فشل قُطبي النظام الدولي ولید الحرب العالمية الثانية في فرض الإستقرار في العالم بما يسمح بإشاعة السلم وبالإزدهار الإقتصادي والإجتماعي لكافة شعوب العالم إذ بلغ الصراع ذروته بإنشاء واشنطن للحلف الأطلسي عام 1949 وموسكو لحلف وارسو عام 1955 وما تبع ذلك من حروب إقليمية في كوريا والفييتنام وقناة السويس وماكاد يحدث في كوبا. وحتى محاولة التحول الجذري في سياسة الإتحاد السوفيياتي التي أعلن عنها زعيمه آنذاك خروتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي (1991) أين أعلن عن التخلص من الحروب كوسيلة لحل النزاعات واسبدالها بالمفاوضات والعلاقات الودية بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتوجه إلى التنمية الإقتصادية في عالم تسوده المساواة لم يتحقق منها شيء في الواقع.

• تفكك الإتحاد السوفيياتي ودخوله ذمة التاريخ نهاية عام 1991 كان إنهيارا تاما للثنائية القطبية وتكريسا لسيادة النظام العالمي ذو القطب الواحد.

قبلها بأشهر خاطب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب العالم معلنا عن المبادئ العامة التي ستحكم النظام العالمي وأهمها:

- تسوية النزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية.

- التضامن في وجه أي عدوان يمس بأمن العالم.

- معاملة جميع شعوب العالم بالعدل.

- حفظ الترسانة الحربية.

ميدانيا لم ير العالم من تلك الوعود شيئا يُجسّدُ فيّزى، فأمریکا المنتصرة في الحرب العالمية الثانية عملت طيلة الخمسة والأربعين سنة التي تلتها على تحقيق تقدم تكنولوجي باهر وتحالفات عسكرية واقتصادية وضعت بها أقدامها في مشارق الأرض ومغاربها، وهو أمر مشروع لو لم تكن وسائل الوصول إليه قائمة على الظلم وعلى تهيمش جميع القوى الأخرى، ماعدا الخانعة لها في إطار امتداد إيديولوجي أو لظروف حمائية قسرية. فلا معاملة الشعوب بعدل ومساواة تحققت، ولا التضامن ضد العدوان الذي يمس أمن العالم تحقق إذ كان للمعتقد الديني أو القومي كلمة الفيصل في الموضوع ولعل حروب أفغانستان والعراق والصراع العربي - الصهيوني و ما يشهده العالم بأسره من إبادة جماعية في غزة خاصة و فلسطين عامة وغيرها دليل قاطع على ممارسة سياسة الكيل بمكيالين، وما يحدث الآن من تأجج في عدا وكره أمريكا ليس سوى نتيجة لذلك.

كذلك الأمر في ما تعلق بالوعود بخفض الترسانة الحربية ، فدائرة الدول المالكة للأسلحة غير التقليدية وعلى رأسها السلاح النووي زاد إتساعها وزاد معها التوتر في بؤر كثيرة في العالم بعد أن كان محصورا بين أمريكا وروسيا ليمتد إلى آسيا (الصين والكوريتين والهند وباكستان) وفي الشرق الأوسط (إيران ودولة الكيان) .

• قمة المظالم التي مست مصالح الغالبية العظمى من شعوب المعمورة، هو حالة الوضع الإقتصادي العالمي الذي تهيمن على طرق ووسائل توجيه الولايات المتحدة الأمريكية في تسيير الموارد المادية والمالية التي ترتبط بها المعيشة اليومية للبشر، فكل الوعود التي أطلقت والنظريات التي أبدعت والهيئات والمؤسسات التي أنشئت منذ قيام نظام بريتون وودز Bretton Woods System عام 1944 إستعدادا لبناء نظام إقتصادي عالمي يأسس قواعدا للعلاقات التجارية والمالية بين الدول إنتهى إلى أزمات إقتصادية ومالية متكررة.

وفي ترسيخ لبداية الهيمنة الأمريكية منذ بداية المشوار، حتى على الدول الحليفة، ألزمت هذه الأخيرة وغيرها بوضع سياسة نقدية تحافظ على سعر الصرف بربط عملتها بالدولار الأمريكي وقدرة صندوق النقد الدولي وصولا إلى ما يعرف بصدمة نيكسون أين أنهت الولايات المتحدة، من جانب واحد ، عملية تغطية الدولار بالذهب تزامنا مع الظروف السيئة التي وصلها الإقتصاد الأمريكي إثر خوضها لحرب فيتنام (1955-1975) إذ لم تعد كمية الذهب الموجودة في أمريكا كافية لتغطية عملية طباعة مزيد من الدولار رغم إمتلاكها آنذاك لأكثر من 75 % من الذهب في العالم. وهكذا أصبح الدولار منذ ذلك الوقت العملة الأوحده لضبط إيقاع النظام المصرفي العالمي ويراعي معدلات التضخم وتلك أجلى صور الهيمنة الأمريكية على العالم أين لا يمكن حتى الإطمئنان بأن أمريكا لا تطبع، وبأية كمية تشاء، دون ضوابط لتعيش على حساب الدول الأخرى. ولعل الأيام القادمة من السنة الحالية أو التي تليها ستظهر لنا ما هو أبشع في ظل الحديث عن سيناريو التخلف عن سداد الديون الأمريكية التي تجاوزت الخمسة وعشرون تريليون دولار نهاية العام الماضي والتي إن حدثت ستكون سابقة تاريخية تعجز بتنفيذها الحكومة الأمريكية عن إقتراض الأموال للسداد إذ لا تستطيع إصدار سندات جديدة لتمويل العجز في الموازنة والتي تجاوزت قيمته الأربع مئة وثلاثون مليار دولار وبالتالي سيعاني إقتصادها من إرتفاع كبير في الفائدة على السندات مما يؤدي إلى معاناة أسواق المال الأمريكية والعالمية من خسائر فادحة ويعود الإقتصاد العالمي إلى طبعه الشائن وهو الركود فتعجز أمريكا عن تسديد فواتيرها في الأجل المحددة فتخفض وكالات التصنيف الإئتماني تصنيفها دوليا وبالتالي تفقد الأسواق الأمريكية الموثوقية الدولية فيهب مؤشر الدولار فتسقط كل مؤشرات حيوية الإقتصاد الأمريكي (فقدان الوظائف بالملايين والتربليونات من ثروات الأسر وارتفاع معدل البطالة من 5 % حاليا إلى مايقارب الـ 10 % حسب توقعات رسمية) (أرقام، 2023) .

وكل هذا ينبنى بركود إقتصادي عالمي غير مسبوق عنوانه أزمة إقتصادية عالمية أقسى وأوسع إنتشارا من أزمة عام 2008 . فكيف للعالم أن لا يفقد صبره وقد إكتشف أن حالة "العطس

الأمريكي" الذي كان يصيب العالم بنزلة البرد تطور إلى مرض شديد يهدد بقية العالم بالفناء إن لم يعجل بإنقاذ نفسه بالإبتعاد عن ربط مصيره فقط بالولايات المتحدة الأمريكية.

فرص الوصول إلى إقامة نظام دولي جديد

الوضع السيئ الذي آلت إليه مأمورية تسيير أمور البشرية في غالب بقاع العالم، تحت هيمنة الولايات المتحدة، إلى أفق مسدود دفع بالمجتمع الدولي، في شقه المتضرر الذي يمثل غالبية سكان المعمورة، إلى التحرك لابتكار ترتيبات جديدة تسمح بمراجعة وتقويم الآليات والمواثيق الدولية في كافة المجالات: سياسية واقتصادية واجتماعية.

هذا التحرك إشتدت حدته وزاد إتساعه في العقود الثلاثة الأخيرة بشكل لافت وتمثلت بوادر نشأته ببروز تحالفات وتكتلات حديثة توازي التكتلات القائمة من قبل، بل ان بعضا من مؤسسيها الأقوياء هم أعضاء في التكتلات القديمة رفقة قوى إقتصادية غربية خاصة بعد أن زادت حدة الإستقطاب بين الضفتين إثر قيام الحرب في أوكرانيا، أين إلتفت الكثير من الدول الصاعدة، وأخرى عبرت عن إرادتها في الإلتفاف، حول تحالف بين الصين وروسيا كقوتين عالميتين تتكاملان سياسيا (عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن) واقتصاديا (حيث تزاخم الصين الولايات المتحدة على قيادة الإقتصاد العالمي وتحوز روسيا أكبر إحتياطات الطاقة في العالم) وعسكريا (إذ هما قوتان عسكريتان عالميتان في العدد والعدة بسلاحهما التقليدي والنووي).

تحالف يعترف الغرب بقوته الضاربة وإن نعتة بتحالف الضرورة بحجة أنه ليس من صالح الصين، مثلا، الإقنلاب بشكل حاد على نظام دولي حالي نالت منه القوة والتطور والصعود وتسعى فيه لنيل رضى الجميع في مسيرة غزوها لجميع أسواق العالم.

في الوقت ذاته تقاوم أمريكا بكل ما أوتيت وادخرت من قوة إقتصادية وعسكرية وتكنولوجية على إمتداد ما يقارب الثمانية عقود من عام 1945 وإلى غاية اليوم، حتى على حساب حلفائها الأوروبيين، من أجل الحفاظ على مكانتها سواء بالمحافظة على ديمومة النظام الحالي أو في نسخة جديدة له تلزمها مراجعة نفسها في الإصرار على فرض هيمنتها على العالم عن طريق القوة العسكرية والإقتصادية بإشعال الحروب بحجج واهية والسيطرة على الملاحة الدولية والتلاعبات الإقتصادية في إطار العولمة بتغليب الإقتصاد المالي (الوهمي) على الإقتصاد العيني وما تسبب فيه من أزمة مالية عالمية (2008) هي الأشد في تاريخ الإقتصاد العالمي والتي لم يتم إمتصاصها إلا بتضحيات بمال دافعي الضرائب وعن طريق الإقتصاد العيني ذاته بعد تدخل الدولة في تنافٍ كامل مع مبادئ حرية السوق وتحديد دور الدولة.

يتميز السعي إلى إقامة نظام دولي جديد خلال العشريّات الثلاث الأخيرة بمنهجية تسودها الواقعية في ربط التحالفات وبناء التكتلات السياسية والإقتصادية وحتى العسكرية بين بلدان قوية وأخرى

أقل قوة لكنها صاعدة في عدة ميادين مع زهد معتبر في إنتماءاتها الإيديولوجية التي ظلت لوقت طويل عامل تنافر وتشنج في العلاقات السياسية والاقتصادية يُصَعَّبُ إنشاء تكتلات واسعة و متينة الأسس .

مفهوم وأهمية التكتلات الاقتصادية

قبل تقديم نموذج عن أهم التكتلات الاقتصادية الدولية القائمة حديثا والتي تلقى جاذبية مميزة في جلب قوى جيوسياسية واقتصادية وعسكرية هامة حول هدف رئيسي أساسه وضع حد لهيمنة النظام الدولي ذو القطب الواحد، يجدر بنا التذكير بمفهوم وأهمية التكتلات الاقتصادية الدولية.

ترجع فكرة إشترك الدول في هيئة دولية عامة تهىء سبل التعاون والتفاهم بينها، وتعمل على إستتباب السلام في العالم إلى أوائل القرن الرابع عشر، وقد جاءت هذه الفكرة بواسطة المشرع والمحامي والكاتب الفرنسي بيير دوبوا (Pierre du bois) الذي وضع عام 1305م مشروعا لها، وتلاه الكثيرون بعده ممن أقترحوا بعض المشاريع. (علاء، 2004)

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الإقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والمخاطر التي خلفتها هذه الحرب، لكن الظاهرة أخذت قوة دفع جديدة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، أين أصبح التكامل الإقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة وذلك إنطلاقا من إعتباره الوسيلة لتحقيق التطور على جميع الأصعدة، إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كردة فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، وأصبح التكتل الإقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل الذي تلجأ إليه لتخفيف الآثار المتوقعة عن هذه الظروف، كما أصبح كوسيلة للإندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، وكذا وسيلة مهمة للتأثير في بنية النظام الدولي أحادي القطب وفي شكله خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، و عليه يمكن تعريف التكتلات الاقتصادية الدولية بأنها تعبير عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة ، و ذلك بهدف تعظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن ، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول . أي بمعنى آخر يمكن القول بأن دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الإتجاه الصحيح و بالسرعة الضرورية و من ثم تحقيق الأهداف السياسية هو مقدمة لاتحاد سياسي ، بين الدول المشتركة في التكتل أو تقديم الدعم السياسي لتلك الدول المشتركة في التكتل، فتكتل البريكس (كمثال) بدأ بتكتل على الصعيد الاقتصادي لكنه بدأ بالتحول إلى الجانب السياسي و ذلك في عدة مواقف

دولية تم الإشارة إليها ، و ذلك من أجل التأثير في بنية و شكل النظام الدولي ، و تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه ، و خاصة بعد إنتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها ، و محاولة التأثير في السياسة العالمية ، و تغير التوازن الدولي، فلم تعد التكتلات حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه ، و إنما انتشرت في جميع مناطق العالم. (المصري و علوش، 2016)

مدى إمكانية أن يصبح تكتل "البريكس" نموذجا اقتصاديا جديدا للعالم

تعدد الأدلة وإجماع الآراء، حتى من بين بعض دعاة الفكر الليبرالي الحديث، بأن النظام الدولي ذو القطب الواحد لم يعد له مكان ولا إمكانيات للإنفراد بتسيير شؤون معيشة وأمن وسلامة البشرية، ومقابل ذلك بروز قوى فاعلة جيوسياسية واقتصاديا وعسكريا بدأت تتشكل، وبوتيرة متسارعة، ضمن تكتلات عالمية وأخرى جهوية ميزتها الخاصة أن الكثير من الدول الأعضاء فيها تحوز على موضع قدم في أكثر من تكتل واحد وأغلب توجهاتها مناوئة لاستمرار الهيمنة الأمريكية وحلفائها التقليديين على العالم، كل ذلك يؤكد فرضية قيام نظام دولي جديد يرسخ أسسا للتحويلات التي تحدث عبر العالم وينبأ، كمرحلة أولى، بقيام نظام دولي متعدد الأقطاب إلى حين إختبار فعالية الهيئات والمؤسسات التي ستقود عمل كل قطب ونتائجها الميدانية في تحقيق ما يصبو إليه العالم من إصلاح، إذ كلما تعددت نجاحات الأقطاب كلما سهلت وحدة جهودها نحو قيام نظام دولي موحد يحل محل النظام المتهالك الذي قد تطول مدة مقاومته للنفاء.

لتقريب الفكرة عن جدية ما يحدث من عمل هادف داخل التكتلات الصاعدة المدعومة بعضوية فيها لدول ظلت دائما ندا عنيدا لقوى النظام الدولي المتهالك وصاحبة وزن مؤثر في العلاقات الدولية، بإستمرار، نورد مسيرة أحد أبرز التكتلات العاملة على قيام نظام دولي جديد وهو مجموعة "البريكس" والتي تلقى الإهتمام الكبير سياسيا وإعلاميا عبر العالم كنموذج عملي خطى خطوات ميدانية هامة في إعادة ترتيب القوة وتقاسم المصالح بين الدول يساعده في ذلك تركيبته الجيوسياسية والإقتصادية والعسكرية: خمس دول كبرى من أربع قارات عظمى (آسيا، أوروبا، أمريكا الجنوبية وأفريقيا) تتقدمها الصين وروسيا، يضاف إليها ست دول تم قبول عضويتها مؤخرا في مقابل تأجيل قبول دول أخرى كانت مرشحة بقوة للإنضمام وسط جدال كبير حول سلامة المعايير التي فصلت في موضوع الإنضمام من عدمه.

ظهرت تسمية "بريك" في نوفمبر 2001 ، حين عبر كبير اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي (غولد مان ساكس/ Goldman Sachs) جيم أونيل James O'Neil ، عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين ، وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن ذاته. وقد

إستخدم أونيل مصطلح " بريك " كرمز لانتقال ثقل الإقتصاد العالمي بعيدا عن مجموعة الدول السبع الصناعية - حتى ذلك الحين - وهي: الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا واليابان ، باتجاه دول العالم النامي بزعامة الصين ، الهند ، البرازيل وروسيا. وبعد سبع سنوات فقط إندلعت الأزمة المالية العالمية التي أكدت إفتراس أونيل ، فقد تغلبت بلدان بريك على الركود وأصبحت تنمو بسرعة ، وأصبح البعض يتنبأ بزعامة " بريك " العالمية نحو سنة 2030.

تم الإعلان عن مشروع ميلاد تجمع " بريكس " عام 2006 على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة كتكتل لأربع دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين في إجتماع لوزراء خارجيتها وبتاريخ جويلية 2009 عقدت قمة رؤساء البلدان الأربعة وتم الإعلان رسميا عن تأسيس كتكتل إقتصادي عالمي يهدف إلى إنهاء نظام القطب الواحد ، ثم وبتاريخ 14 أفريل وبمناسبة إنعقاد القمة الثالثة للمجموعة بالصين تم الإعلان عن إنضمام دولة جنوب أفريقيا إليها ليتغير إسمها إلى " بريكس " بدلا عن " بريك " ومن بين الأهداف التي تم تحديدها نذكر أهمها بإختصار (الجزيرة، 2023):

- تحقيق نمو إقتصادي شامل يهدف إلى القضاء على الفقر ومعالجة مشكلة البطالة وتعزيز الإندماج الإقتصادي والإجتماعي.

- توحيد الجهود لضمان تحسين نوعية النمو عن طريق تشجيع التنمية الإقتصادية المبتكرة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة وتنمية المهارات.

- تعزيز الأمن والسلام من أجل نمو إقتصادي واستقرار سياسي.

- الإلتزام بإصلاح المؤسسات المالية الدولية حتى تكون للإقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر من أجل تمثيل أفضل لها داخل المؤسسات المالية العالمية.

- التعاون بين دول " بريكس " في العلوم والتعليم والمشاركة في البحوث الأساسية والتطور التكنولوجي المتقدم.

- العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على إستقرار النظم التجارية متعددة الأطراف وتحسين التجارة الدولية وبيئة الإستثمار.

- التنسيق والتعاون بين دول المجموعة في مجال ترشيد إستخدام الطاقة من أجل مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية.

- السعي إلى زيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في مجموعة بريكس (إبقاء الباب مفتوحا لإنضمام بلدان أخرى).

- تتوقع الدول الأعضاء للمجموعة أن تحقيق مثل هذه الأهداف (وغيرها) من شأنه أن يعطي زخما جديدا للتعاون الإقتصادي على مستوى العالم.

خلال القمة السابعة للمجموعة التي عقدت عام 2015 في روسيا تم الإعلان عن الإفتتاح الرسمي لـ "بنك التنمية الجديد (NBD) La Nouvelle Banque de Developpement كأول مجموعة مالية تابعة للـ "بريكس" ومقرها في مدينة شنغهاي بالصين وأن يكون دور هذا البنك منح قروض بمليارات الدولارات لتمويل مشاريع البنيات الأساسية والصحة والتعليم وما إلى ذلك في البلدان الأعضاء بالمجموعة وكذلك البلدان الناشئة الأخرى وانضمت إلى هذا البنك مؤخرا كل من الإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش ومصر كأعضاء جدد من خارج المجموعة كما تم إنشاء صندوق احتياطي في نفس المدينة سمي بـ " إتفاقية احتياطي الطوارئ (Fond de Réserve en Devises) ويعد هذا الصندوق إطارا لتوفير الحماية من ضغوط السيولة العالمية.

في 14 نوفمبر 2019 تم خلال القمة الحادية عشر للمجموعة في العاصمة البرازيلية مناقشة التطورات في مجال العلوم والإبتكار لدول " البريكس" ، وكذا تطوير التكنولوجيا والعملية الرقمية ، كما بدأ قادة المجموعة في مشاورات لإنشاء نظام دفع متعدد الأطراف يكون بديلا لنظام الإتصالات المالية بين البنوك العالمية (سويفت Swift) من شأنه أن يوفر قدرا أكبر من الضمان والإستقلالية لدول المجموعة .

تسعى أيضا دول " البريكس" إلى إطلاق عملة خاصة بها تواجه بها هيمنة الدولار الأمريكي على كافة مناحي الإقتصاد العالمي ، وستكون مهمة الخبراء المتخصصين في الموضوع إيجاد حلول بديلة قد تكون صعبة التحقيق عاجلا.

الطموحات التي تحملها مجموعة دول " بريكس" ، بعد أقل من عشرين من تأسيسها ، لها ما يبررها ويجعلها نموذجا ذا مصداقية معتبرة يحق الإقتداء به بفضل معطيات جيوسياسية وإنجازات إقتصادية في الميدان تثبتها الأرقام الرسمية ، إذ تشكل المجموعة 40 % من مساحة العالم ويعيش فيها أكثر من 40 % من سكان الكرة الأرضية، وتساهم في الإقتصاد العالمي بنسبة 31.5 % مقابل مساهمة دول مجموعة " السبع الكبرى" بـ 30.7%، هذا قبل إستكمال هياكلها وتعدد أدواتها المالية وتوسع أعضائها الراغبين في الإنضمام إليها وكل ذلك يوحي بأنها ستصبح قوة إقتصادية وسياسية عالمية قادرة على منافسة، ولما لا إزاحة ، مجموعة السبع التي تستحوذ حاليا على مايقارب 60% من الثروة العالمية.

لكن، ومقابل كل هذه الإنجازات التي يحققها تكتل " البريكس" ، وجب التحدث عما سيلقيه من عوامل إعتراض وعدم إستقرار سيواجهها لا محالة بغرض إضعاف وحدة أعضائه لأسباب عدة. إن الإهتمام المبكر من طرف الباحثين الإقتصاديين والسياسيين في الغرب الرأسمالي بالصعود البارز بقوة لاقتصاديات أربع دول جديدة في العالم وهي البرازيل وروسيا والهند والصين بما ينبيئ بإمكانية تحول مركز ثقل الإقتصاد العالمي لصالح الإقتصاديات الناشئة، وتوقع خبير الإقتصاد

والرئيس السابق لمجموعة " غولدمان ساكس " والوزير السابق للخزينة البريطانية بذلك عام 2001 قائلا بان تلك الدول ستلعب دورا مهما في الإقتصادي العالمي وسارع لابتكار تسمية لتوصيف تلك البلدان الأربعة "بريك " اعتمادا على الأحرف الأولى لأسمائها اللاتينية ليتحول إسمها لاحقا إلى "بريكس " بعد إنضمام دولة جنوب إفريقيا إليها عام 2010، لا يمكن أن يكون ضربا من الصدف. هذا الإهتمام الغربي من طرف خبراءه الإقتصاديين والسياسيين بصعود دول تقدم نفسها كبديل للكيانات المالية والسياسية الدولية القائمة وكممثل لدول الجنوب وعلى أنها النموذج البديل عن مجموعة السبع التي تأسست عام 1975 وتضم كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا واليابان وكندا والولايات المتحدة الأمريكية يعني الكثير في واقع الصراع بين السعي لإقامة نظام عالمي جديد من طرف الكتلة الأولى والحفاظ على النظام القائم في الثانية. ويحق لأي مراقب لبيب أن يتساءل عن مدى مصداقية المعايير التي تم بموجبها قبول إنضمام الدول الستة إلى كتل البريكس والتي يعرف على بعضها الإصطفاف الواضح مع التكتل الرأسمالي الغربي. ألا يحق التخمين بأن هذا التكتل الفتي تم اختراقه ومراقبة زحفه باكرا؟

لذا يطرح السؤال التالي: هل يؤثر التحالف غير المتجانس سياسيا على المردود الإقتصادي المرجو والمنافع المتبادلة من الإنضمام إلى هذا التكتل الطموح، خاصة إذا تم قبول عدد آخر، ربما أكبر من سابقه، من بين عشرين دولة أخرى قدمت رسميا طلب إنضمامها.

الخاتمة

يمكن أن نخلص، مما جاء في هذا البحث ، إلى أن النظام الدولي القائم إلى اليوم بنسخته الأولى "ثنائية القطب 1945/1990"، والثانية "أحادية القطب 1990 و إلى غاية اليوم"، والذي تصفه الولايات المتحدة الأمريكية بأنه قائم على القواعد وأن أي محاولة لتغييره أوحى على إحداث تعديلات في هيكله هو بداية الطريق نحو الفوضى أو المجهول، هو نظام يواجه سخطا عالميا يقر به العارفون بواقع الحال من رواد الفكر واصحاب القرار حتى من داخل الولايات المتحدة ذاتها ومن دول الغرب الليبرالي المتحالفة معها في قيادة العالم، وأن القوى الصاعدة بتكتلاتها المتعددة والمتداخلة فيما بينها في الإنتماء هنا وهناك، وعلى رأسها تكتل البريكس، ومنظمة شانغهاي، بإمكانها أن تكون مراكز إستقطاب دولية تساهم في صنع قواعد أساسية ، غير تلك التي قام عليها النظام الحالي، ميزتها التكافؤ والتكامل في القوة السياسية والإقتصادية والعسكرية بما يسمح لها بالمطالبة بإعادة النظر في كيفية تشكيل المنظومة الدولية وطرق تسييرها إبتداء بمنظمة الأمم المتحدة بإستعادتها أولا من يد المارد الأمريكي وبإستغلال فرصة تخبط بعض الدول الأوروبية الوازنة مثل فرنسا وألمانيا بين تواجدها في تحالف قديم أملتة ظروفًا معينة وبين رغبة في الخروج من "الأطلسية" والابتعاد عن واشنطن، لإستمالتها نحو تحالف إستراتيجي أوروبي مع روسيا-

كمشروع قديم يمكن إعادة إحيائه - مع إمكانية إمتداده نحو الصين والهند والبرازيل إن أمكن وكلها دول مؤسسة لتجمع البريكس وهو التكتل الجاهز لمثل هذه الصفقات الكبرى مع قوى تمتلك كل الوسائل التكنولوجية والمادية والمالية والقدرات العسكرية التي ستزيد من عزلة الولايات المتحدة الأمريكية .

إضافة إلى ذلك يمكن للتقارب الحديث بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، بمبادرة محسوبة بدقة من الصين و موافقة الدول المؤسسة للبريكس بانضمامهما بداية عام 2024 لهذا التكتل، أن تنعكس أثاره على الساحة الدولية وبالتحديد في تقوية وتوسيع التحالفات والتكتلات الساعية إلى الانتقال بالعالم إلى نظام دولي جديد، إذ أن تواجد السعودية وإيران أعضاء في مجموعة البريكس والأخيرة في منظمة شنغهاي للتعاون سيزيد أمريكا شكوكا حول مكانتها ومستقبلها عالميا وضعف قدرتها على تجديد نفسها والشعور بجهد بأن بعضا من حلفائها و الكثير من دول الجنوب بدؤوا ينفضون من حولها تباعا.

إن البشرية التي تعيش تهبانا كبيرا، منذ عقود طويلة، بحاجة ماسة لمن يأخذ بيدها نحو العيش بكرامة وفي سلام وأمان بعيدا عن الحروب بمختلف مسبباتها وعن الفقر وانتشار الأوبئة وتدهور المناخ وآثار الكوارث الطبيعية وانحدار القيم الأخلاقية بشكل غير مسبوق ، كل ذلك بسبب شح الموارد المادية والمالية التي تحتكرها القوى الرأسمالية الأمريكية وتستخدمها في التوسع والهيمنة على العالم عن طريق إشعال الحروب وزعزعة الإستقرار، خاصة في جوار ومحيط الدول التي تقود الجهود نحو الانتقال إلى نظام دولي جديد.

فالحرب الدائرة في أوكرانيا منذ قرابة السنتين، والتي تخوضها هذه الأخيرة بالوكالة عن الحلف الأطلسي ضد روسيا، والحرب الاقتصادية والجيوستراتيجية التي تتحرض بها أمريكا ضد العملاق الصيني الذي يقود، إلى جانب روسيا، مساعي الانتقال إلى نظام دولي جديد مرحب به على نطاق عالمي واسع، ثم هذا الانفجار الحربي الذي تجدد في منطقة الشرق الأوسط بسبب ممارسات دولة الكيان الدخيل الذي غرسته بريطانيا العظمى في أرض فلسطين منذ أكثر من قرن من الزمن بداية من عهد بلفور 1917 ووصولاً إلى ترسيم قيام ذلك الكيان عام 1948.

انفجار غير مفاجئ لا في أسبابه ،فهو ليست الحرب الأولى في فلسطين، ولا في الحشد العسكري الغربي الضخم إلا في السرعة التي تم بها يؤكد ما يقال بأن أمريكا وحلفائها يستعملون عامل إشعال الحروب وسيلة رئيسية لتعطيل قيام نظام دولي جديد بعد أن أيقنوا أن طرق تسيير نظامهم الحالي باءت بالفشل الذريع وأن الاستياء منه أصبح رأيا ومطلباً عالمياً لأن التآكل بسبب استبداده مس جميع المجالات سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.

العالم إذن بين خيارين: إما انتفاضة سلمية عارمة من داخل التكتل الغربي تقوم بها الشعوب بكنس حكامها

"المتدمقرطين" نفاقا والاندماج مع تيار التغيير العالمي، ذو الوزن البشري العملاق التوافق للعدل والحرية بجدية وكفاءة وفاعلية في إطار أمني يقوم ببلورة القرارات الدولية بإجماع دولي يُفعل تطبيق القوانين الدولية كافة، وإما المواصلة في طريق الاستبداد والهيمنة عن طريق تأجيج صراعات القوة العسكرية التي لن تقود إلا لحرب عالمية ثالثة وقودها أسلحة الدمار الشامل تعيد الأقلية الناجية من البشر إلى العصر الحجري أو أبعد من ذلك.

قائمة المراجع:

- 1- أبو عامر علاء. (2004). *العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم. الدبلوماسية والاستراتيجية* (الإصدار 1). عمان: دار الشروق للتوزيع والنشر.
- 2- التيار الماركسي الأممي. (2023). *العالم سنة 2023، الأزمة والحرب والثورة*. تاريخ الاسترداد 04 11 2023، من ماركسي: <https://marxy.com/?p=7868>
- 3- المخابرات الأمريكية. (2017). *عصر هيمنتنا المنفردة يتبدد والنظام العالمي يتغير والطغيان ينتشر*. قناة CNN الأمريكية.
- 4- بوابة أرقام. (2023). تاريخ الاسترداد 02 06 2023، من <https://www.youtube.com/watch?v=ofU0uqLXQy8>
- 5- حجاب الإمام. (2007). *مقدمة ترجمة كتاب: بناء الدولة ، فرنسيس فوكوياما. المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر*.
- 6- خالد المصري، و مناف محمد علوش. (2016). *دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي: "البريكس نموذحا". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، 38 (3).*
- 7- سمير أمين. (1991). *إمبراطورية الفوضى*. بيروت: دار الفارابي.
- 8- شمسي العجيلي، و باترك هايدن. (2016). *النظريات النقدية للعولمة*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 9- محمد صالح منتوري. (2002). *مقدمة كتاب: l'espérance ou le Mondialisation*. ANEP.chaos?Chems Eddine Chitour
- 10- مجموعة مؤلفين. (2010). *مقدمة كتاب العولمة والنظام الدولي الجديد*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 11- موقع الجزيرة. (2023, 05 04). *تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد*

العالمي. تاريخ الاسترداد 20 07, 2023، من موقع الجزيرة: [www.aljazeera.net/aja.me/h6kq9u](http://www.aljazeera.net/aja/me/h6kq9u)

- 12- G.John Iken Berry) .November-December, 2022 .(Why American Power Endures U.S- Led Order isn't in Decline .
- 13- The economist 1945 منذ عام 1945 النظام الموجه من طرف الأمريكان منذ عام 1945 (4 16, 2023) .
The Economist: تاريخ الاسترداد 20 6, 2023، من <http://www.economist.com>